٣ ـ توفّر مصلحة مشتركة، حيوية، لزيادة المستوى المتطور لكل اعضاء هذه المنظومة.

٤ ـ عدم وجود مركز طفيلي بالمعنى الخاص في الوجود السياسي لاعضاء الكتل الاقتصادية.

٥ ـ عدم التوصّل الى مبدأ الكتلة من طريق العنف العسكري الاحباطي المباشر.

ومن هذا، نستطيع القول ان التخريجة الاقتصادية للكتلة المقترحة في منطقة الشرق الاوسط لا تحتوي على العناصر التكوينية سابقة الذكر، الامر الذي يجعلنا نذهب الى حدّ اعتبارها خارج دائرة التخطيط الاستراتيجي وأقرب الى ما يمكن ان نسميه الوهم الاستراتيجي. وهو وهم يظهر على شكل حلم لا يستند الى وقائع في مسارها الصحيح، انما الى وقائع مفترض ان تشذّ عن مسارها الحقيقي لصالح تخريجة تنقذ وضعاً مأزقياً ووجودياً لدولة قامت لاعتبارات دولية وخارج حدود تأسيس ما يعرف بالدولة ـ الامة وفق شروط تكوينها المعاصرة.

ان واقع السلام، كما تفترضه اسرائيل، يذهب الى حدّ عدم الخروج من مأزق القوة ومنطق ارغام الآخرين، حيث انها تتصور مركزيتها انطلاقاً من قوتها السياسية والعسكرية في المنطقة، الامر الذي يوهمها بامكان ادراج لعبة السياسة العسكرية وفق منطق كلاوزفيتز، أي تصارع ارادات في مستوى اقتصادي ادنى يعتمد مبدأ فرض الارادات العسكرية ـ الاقتصادية، وهو ما لم يتوفر في أي نموذج من النماذج التي عرفتها تجربة الكتل الكبرى.

ثانياً: عناصر المخططات الاقتصادية

المركزة المالية: ترى اسرائيل في رأس المال الصهيوني العالمي اداة يمكن تحويل مركزيتها المتعددة بحيث تطال اسرائيل. ويعتقد بعض منظري المخططات الاقتصادية بأن المال النفطي العربي سيجد مجالاً لتثميره في اسرائيل، كمركز مالي، بدلاً من توضّعه في المصارف البريطانية والسويسرية والاميركية. وبذلك يتم جعل الشيكل عملة قابلة للتداول واخراجها من مأزق المحدودية، وبالتالي تأمين غطاء اقتصادي مالي يثبّت العملة الاسرائيلية، من حيث القدرة الشرائية.

وتستلهم الدراسات نموذج لبنان، ودوره المالي قبل العام ١٩٧٥، حيث رأى موشي مندلباوم ان لدى اسرائيل البنية التحتية لوسائل الاتصال المتطورة، القادرة على المساعدة في تسيير نشاط المركز المالي البديل من لبنان، حيث ثبت ان اسرائيل أكثر استقراراً في العمق(١١).

ويعتقد البعض بأن القدس، بما تشكله من وزن روحي وسياحي وتاريخي، ستكون المكان المفضل لقيادة هذه المركزة المالية المقترحة، الامر الذي سيزيد في حجم التشدّد حول هذه المدينة ومصيرها في أية مفاوضات لاحقة، أو مفترضة. وسيستتبع المركزة المالية مزيد من الحراك الاقتصادي، والبشري، والسياحي، والاعلامي، الامر الذي ستستفيد اسرائيل منه، بطبيعة الاحوال، في تدعيم وجودها العالمي، وابرازها كدولة عظمى، تستمد، تدريجياً، التشريع التاريخي لوجودها بعد ان نالت، التشريع الحقوقي! وبطبيعة الاحوال، فان المركزة المالية ستكون مقدمة طبيعية لتثمير السيولة النقدية الجارية في مشاريع اقتصادية متنوعة تعيد ادراج الكمّ المالي المتناثر في دورة رأس المال العالمي.

التجارة والاقتصاد: في دراسة نشرت العام ١٩٦٧، بعنوان «أهمية السلام بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي»، قدم الباحث فيها مبررات هذه الاهمية من طريق التركيز على التعاون الاقليمي لتصنيع قوي وانتاجية قادرة على المزاحمة في السوق التجاري العالمي، فضلاً عن تخفيض العجز